الأنباء
الاحد 9 نوفمبر 2014

مصادر لـ «الأنباء»: الوزير باسيل والنائب كنعان أقنعا عون بمقاطعة التمديد

رئاسة الجمهورية على نار السياسيين الحامية وبري: التمديد وراءنا «وهلّق صار وقت الحكي بالرئاسة»

بيروت ـ عمر حبنجر

احتل ملف الرئاسة اللبنانية رأس قائمة الاستحقاقات السياسية في الولاية النيابية الجديدة، باعتراف كل القوى والأحزاب والكتل التي صوتت لصالح التمديد للمجلس.

ويبدو أن ثمة معطيات إقليمية ـ دولية تشجع على التفاؤل، أبرزها التحرك المقبل لوزراء خارجية روسيا وأميركا وفرنسا وإيران لوضع اللمسات الاخيرة على الاتفاق النووي الأميركي ـ الإيراني المتوقع قبل 24 الجاري، موعد التوقيع على الاتفاق النووي.

وبحسب الاطراف اللبنانية المؤثرة، فإن نجاح هذا التحرك سينعكس إيجابا على كل الملفات اللبنانية العالقة، وفي طليعتها ملف رئاسة الجمهورية.

وفي هذا السياق، أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري أنه حان وقت التوافق على ملف رئاسة الجمهورية، قائلا: «التمديد أصبح وراءنا وهلّق صار وقت نحكي بالرئاسة».

وشدد بري في حديث لصحيفة «المستقبل»، على كون إقرار التمديد إنما أتى على قاعدة «الضرورة التي تبيح أي محظور»، وبوصفه خيارا يجسد «أكره الحلال الذي لولاه لكان البلد راح الى مكان آخر».

ورسم بري عنوانين عريضين للمرحلة الراهنة: «رئاسة الجمهورية، وقانون عصري للانتخابات مع كوتا نسائية»، لافتا الانتباه ردا على سؤال عما اذا كان يرى أفق حل في موضوع الرئاسة الى أن «الأفق لا يأتي بنفسه بل علينا أن نعمل مع بعضنا البعض للوصول الى Consensus توافق ـ حول هذا الملف».

الى ذلك، أشارت مصادر نيابية الى أن اللقاء الأخير بين رئيس المجلس ورئيس تكتل التغيير والاصلاح العماد ميشال عون لم يكن منتجا، وإلا لماذا لم يف العماد عون بوعده للرئيس بري بالمشاركة في الجلسة التشريعية التي أقرت التمديد لمجلس النواب، مع الاحتفاظ بحقه في التصويت ضد التمديد؟

المصادر أكدت لـ «الأنباء» أن العماد عون تعرض للضغط من جانب الوزير جبران باسيل والنائب إبراهيم كنعان اللذين أقنعاه بالمقاطعة.

يضاف الى هذا التجاذبات الدائمة داخل مجلس الوزراء بين وزيري كتلة بري: علي حسن خليل وغازي زعيتر ووزير كتلة عون جبران باسيل وارثين نظاريان حول النفط والفيول والكهرباء، ما يوحي بأن حبل الود بين الطرفين مقطوع ويستحيل اعادة وصله.

من جهته رئيس مجلس الوزراء تمام سلام رأى ان من واجب النواب المسيحيين انتخاب رئيس للجمهورية.

سلام كان يتحدث في مؤتمر «العائلة وتحديات العصر في الشرق الاوسط» الذي نظمته مطرانية الروم الكاثوليك في مقرها في الربوة برعاية الفاتيكان وحضور رؤساء الطوائف والرؤساء السابقين والوزراء والنواب.

وقال سلام ان الضرر البالغ الذي يتعرض له المسيحيون وجميع اللبنانيين هو استمرار الشغور في موقع رئاسة الجمهورية بسبب العجز غير المبرر على التفاهم، وان وجود رئيس الجمهورية هو شرط اساسي لاكتمال بنية هيكلنا الدستوري، وغيابه تشوه غير طبيعي لحياتنا السياسية، لذلك من غير الجائز القبول باستمرار هذا الوضع غير السليم والاستسلام لفكرة اننا قادرون على تصريف امورنا بشكل طبيعي من دون انتخاب رئيس. مفتي الجمهورية الشيخ عبداللطيف دريان اكد في كلمته امام المؤتمر على مسؤولية العمل معا في مواجهة ثنائية التطرف والارهاب، وقال: نحن امام ظاهرة سلبية مدمرة، لا تستهدف المسيحيين، انما المسيحيون والمسلمون معا.

بدوره، وزير العدل اشرف ريفي جدد الدعوة لانتخاب رئيس الجمهورية خشية الوصول الى المثالثة، مشيرا الى التمسك بإعلان بعبدا.

وقال: اضم صوتي الى صوت البطريرك الكاردينال بشارة الراعي رفضا لتعطيل انتخاب رئيس الجمهورية ورفضا للمثالثة وتأكيدا على المناصفة بين المسلمين والمسيحيين التي ضمنها اتفاق الطائف.

واضاف: لن نكف ابدا عن الدعوة الى انسحاب حزب الله وكل لبناني يقاتل في سورية، كما نطالب بنشر الجيش اللبناني وحده على الحدود وفي الداخل وفي نزع كل سلاح غير شرعي، مشيرا الى ان الارهاب الاعمى الذي تمثله «داعش» ليس من الاسلام في شيء، وان الصراع القائم في منطقتنا هو مجرد صراع بين ارهابيين، الاول يلبس لباس الدين والدين منه براء، والثاني يلبس لباس العلمانية والتي هي منه براء ايضا.

وبانتهاء الوزير ريفي من كلمته، بادر السفير السوري علي عبدالكريم علي الى مغادرة القاعة.

بطريرك الملكيين الكاثوليك غريغوريوس الثالث لحام دعا من جهته الى الالتفاف حول العائلة والكنيسة شارحا معنى الترابط بينهما.

وتحدث ايضا وزير الخارجية جبران باسيل فسأل: هل هذه قدرة الكنيسة ازاء ما حصل في الموصل مثلا؟ ام انها لم تتحرك بما يكفي؟

واضاف: في الحالتين المصيبة كبيرة.

وخلال عشاء تكريمي على شرف المشاركين في المؤتمر، كرم البطريرك غريغوريوس الثالث لحام مفتي الجمهورية الشيخ عبداللطيف دريان، حيث قدم له مصحفا بغلاف مزخرف من الفضة تقديرا لمواقفه الوطنية واعتداله وتعزيزا للعيش المشترك.

كما قدم البطريرك لحام صليبا مذهبا للكاردينال لورانزو الدساري امين عام مجمع اساقفة العالم الذي اوفده الفاتيكان لرعاية المؤتمر.

الاستحقاق الرئاسي كان ايضا محور لقاء رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي الذي عاد ينشط سياسيا في طرابلس والشمال والنائب سليمان فرنجية رئيس كتلة لبنان الحر الموحد (المردة).

وشدد الرئيس ميقاتي على ضرورة الاسراع بانتخاب رئيس للجمهورية لأن هذا هو الاساس لكي تستقيم الامور ولكي يكون لدينا رئيس لكل المؤسسات الدستورية.

واضاف: لو كان هناك رئيس جديد للجمهورية لما كان هناك مبرر لعملية التمديد، وقال: انا متفهم للتمديد رغم عدم حضوري الجلسة واقول ان هذا الامر ضروري، وانا لست من المعارضين ولا اتفق مع المعارضين لهذا الموضوع، خاصة انهم هم السبب الاساسي لتعطيل المؤسسات الدستورية.

اما النائب سليمان فرنجية الذي خرج عن معارضة حليفه العماد عون وصوت لصالح تمديد ولاية المجلس اسوة بحزب الله وحركة امل، فقال ردا على سؤال حول تبني حزب الله لترشيح العماد عون للرئاسة لاول مرة علانية: قد تأتي لحظة واحدة تساعد في تسريع الانتخاب، وقد لا تأتي هذه اللحظة، وتبقى الامور على ما هي عليه، لكن تبني نصرالله لترشيح عون فعمره سنوات، اما الاعلان عنه فكان جديدا والجميع يعرف ان حزب الله و8 آذار والحلفاء هم مع ترشيح عون لرئاسة الجمهورية، وما نأمله هو ان يصار سريعا الى انتخاب رئيس.

بدوره حزب الطاشناق الارمني اعتمد موقفا مزدوجا من عملية التمديد لمجلس النواب، فقد حضر نائباه الجلسة لتأكيد وجود المكون الارمني ولارضاء دعاة التمديد، لكنهما صوتا ضد التمديد بل كان صوتاهما المعارضان الوحيدين.

في غضون ذلك، قال رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط من موسكو انه تناول والوفد المرافق في المحادثات التي اجراها مع وزير الخارجية سيرغي لافروف الوضع في لبنان «وقد لمسنا وجود تطابق في التقييم الايجابي للوضع في لبنان».

ودعا جنبلاط الى تقريب وجهات النظر على الاقل حول مسائل حياتية كانتخاب رئيس الجمهورية، وهذا ما ركز عليه الجانب الروسي الذي ابدى حرصه على استكمال المؤسسات الدستورية وفي مقدمتها انتخاب الرئيس.

بطريرك الروم الكاثوليك غريغوريوس لحام يقدم نسخة من القرآن الكريم للمفتي عبد اللطيف دريان (محمود الطويل)

سلام: الواجب انتخاب رئيس للجمهورية وجنبلاط ولافروف التقيا على هذا الاستحقاق

أخبار وأسرار لبنانية

● **الحقيقة الحاسمة**: تعليقا على التمديد لمجلس النواب، قال الوزير السابق جوزف الهاشم: الحقيقة الحاسمة، أن ثمة آلية خبيثة كانت تقود الاستحقاق النيابي بتواتر تدريجي وصولا الى نقطة اللاخيار واللارجوع عن التمديد، منذ ذلك التعامي المكشوف عن التأخير في نشر مرسوم دعوة الهيئات الناخبة، والتذاكي المفضوح في إلغاء هيئة الإشراف على الانتخابات. ومنعا لاستسهال الضحك على الذقون نقول: ان كل النواب، كلهم دونما استثناء، كانوا يدفعون عربة التمديد ويلهثون خلف خيولها، على أنه يؤمن لهم المقاعد النيابية هدية ذهبية، بلا مشقة ولا تكلفة ولا استجداء على أبواب منابع النفط، وان أكثر الذين اعترضوا على التمديد هم أكثر الذين في حاجة إليه.

أيا تكن خلفية موقف «القوات اللبنانية»، دستورية كانت أو غرضية، إلا أنه موقف يتخطى المشهد المسرحي متسما بجرأة القرار والانسجام مع منطق الاستدراك الدستوري منعا للفراغ القاتل.

● **لبنان تجاوز الخطر**: أبلغت أوساط ديبلوماسية غربية سياسيين لبنانيين أنه بعد أحداث طرابلس الأخيرة، فإن لبنان دخل مرحلة تجاوز الخطر الكبير على أمنه واستقراره وسلمه الأهلي، وبقي على اللبنانيين أن يعرفوا كيف يحصنوا بلدهم سياسيا.

وعن الخطوات المطلوبة سياسيا لتحصين الوضع، فإن إجراء الانتخابات الرئاسية هو في مقدمة هذه الخطوات.

لبنان وافق على المقايضة بالمخطوفين اللواء إبراهيم: دمشق جاهزة للتعاون معنا

بيروت: اعتماد مجلس الوزراء اللبناني الطرح الثالث لجبهة النصرة القاضي بمقايضة كل جندي لبناني مخطوف بخمسة موقوفين إسلاميين في لبنان و50 معتقلة سورية في سورية، أعاد إحياء عملية التفاوض وأشعر الجميع بأن الأمور وضعت فعلا على السكة، علما أن اختيار الحكومة لهذا الطرح يعني إشراك دمشق في المفاوضات وبالتالي في الحل، وهذا ما لم يرح النصرة ولا داعش، إذ اعتبرتا أن الهدف منه التسويق والمماطلة وكسب الوقت.

وكان الموفد القطري أحمد الخطيب أبلغ جبهة النصرة موافقة الحكومة اللبنانية على «المقايضة» وفقا للطرح الثالث من جهتها، لكن الجبهة بانتظار أن تتبلغ القرار اللبناني بشكل رسمي، والذي يعني إطلاق 150 موقوفا معتقلا من دون محاكمة من لبنان، وبينهم أسماء اعتبرت بمنزلة خطوط حمراء ولا تنازل عنها، إضافة الى إطلاق 1500 امرأة موقوفة أو سجينة في سورية، باعتبار أن المعادلة تتم على أساس 50 معتقلة سورية مقابل كل مخطوف لبناني، وبما أن عدد المخطوفين 27 يضاف اليهم ثلاث جثث لعسكريين شهداء يصبح العدد 30.

اللواء عباس إبراهيم المدير العام للأمن العام، نقلت عنه صحيفة «الأخبار» قوله إن هذا الملف شائك، يحتاج الى وقت وصبر طويلين، لكن التفاوض الجدي يوشك أن يبدأ.

وقال إبراهيم: هناك أمران غير قابلين للمساومة هما الحفاظ على سلامة العسكريين واستعادتهم وهيبة الدولة وكرامتها، وكل مفاوض بلا هيبة يخسر اللعبة.

ورأى أن الأساس في الأمر الصبر والسرية، وأنا متفائل بالتوصل الى نتيجة على الاقل بالنسبة لجبهة النصرة أما مع داعش فنحتاج الى وقت.

الخطوة التالية، قال اللواء إبراهيم: نحو دمشق، ودمشق جاهزة للتحدث معنا، والملف الحالي مختلف عن ملف معلولا واعزاز، الملف الحالي مرتبط بالجيش اللبناني وهو جيش صديق وشقيق للجيش السوري بمعزل عن السياسة أضف الى أن التنسيق بين الجيشين عند الحدود لم ينقطع يوما.

وعن الضمانة بعدم إعدام أي من العسكريين، أكد اللواء إبراهيم أنه ليس هناك ضمان بل ايحاءات.

لقد أرسلت مع الوسيط القطري رسالة مفادها أن بين أيديكم ملفا ككوكب الماء، كلما شربتم وأفرغتم منها خسرتم ما فيها. إذا قتلتم العسكريين جميعا، لن تبقى قطرة ماء في الكوب تشربونها، عندئذ لن يكون من مبرر للتفاوض معكم، ولا استجابة أي من مطالبكم، وكلما احتفظتم بهم أحياء كان الثمن الذي تأخذونه أكبر. لن نفاوضكم على الجثث، الجثث التي بين أيديكم لا نريدها، كل عسكري تقتلونه لا نريد جثته، لا أعطيكم ثمنا على الميت، بل على الحي، الميت أبقوه عندكم.

دعا البطريرك الراعي إلى تصويب كلامه باتجاه المقاطعين

ماروني: بعد التمديد أصبحنا في وضع أصعب يحول دون الانتخابات الرئاسية

بيروت ـ اتحاد درويش

اكد النائب عن حزب الكتائب ايلي ماروني ان رفض الحزب لقانون التمديد لمجلس النواب كان موقفا ثابتا ونابعا من احترامه للاستحقاقات الديموقراطية والدستورية، مشيرا الى ان الحزب قال مرارا انه مع الانتخابات النيابية وضد التمديد للمجلس حفاظا على هذا المبدأ والثوابت وبقي على موقفه حتى النهاية لان البديل عن انتهاء ولاية المجلس هي الانتخابات النيابية، لافتا الى ان التذرع بالاسباب الامنية لعدم اجراء الانتخابات امر غير مقنع بالنسبة لنا.

واوضح النائب ماروني في تصريح لـ«الأنباء» ان حزب الكتائب سوف لن يتقدم بطعن بقانون التمديد امام المجلس الدستوري لانه لا يقدم ولا يؤخر ورأى ان التمديد بات امرا واقعا وعلينا ان نتعاطى معه بايجابية وان نبحث في كيفية اقرار قانون انتخابي حديث وفي كيفية انتخاب رئيس جديد للجمهورية لحفظ ماء الوجه للديموقراطية في لبنان ونعيد للمؤسسات رأسها.

وعن القوى المسيحية التي وقفت الى جانب التمديد رأى النائب ماروني ان لا شيء جامد في السياسة، لافتا الى ان القوات اللبنانية سعت الى اجراء الانتخابات النيابية ولكن وصلت في اللحظة الاخيرة ورأت انه قد يحصل الفراغ وان التمديد من وجهة نظرها افضل فأخذت الموقف الذي رأته مناسبا، مشيرا الى اننا سنترك للتاريخ الحكم على هذا الموقف فيما حزب الكتائب رأى العكس انه اذا بقينا مصرين على موقفنا سيضطر وزير الداخلية الى الدعوة الى انتخابات نيابية جديدة.

وعن موقف البطريرك بشارة الراعي الذي قال انه لن يتعامل مع المجلس المدد لنفسه في الموضوع الرئاسي بل يتعامل مع دول الخارج التي اعطت قرار التمديد والتي ستعطي القرار بالانتخاب، رأى النائب ماروني ان البطريرك الراعي حر في ان يقول ما يريد ولكن في النتيجة المجلس النيابي هو من سينتخب الرئيس، لافتا الى ان على البطريرك الراعي اذا كان يريد التصويب فليحدد الاسماء لاننا نحن لا نأتمر بأحد ولا نسمع الا بضميرنا الوطني، مؤكدا ان حزب الكتائب شارك في كل جلسات انتخاب رئيس جديد للجمهورية ولم ينتظر اذنا من احد او اسما من احد، ورأى ان على البطريرك الراعي ان يصوب كلامه وان يوجهه باتجاه المقاطعين الذين يعطلون نصاب انتخاب رئيس.

وردا على سؤال حول دعوة البطريرك النواب المعترضين على التمديد الى الاستقالة رأى النائب ماروني ان الاستقالة لو كانت تحقق الغاية نكون في طليعة المستقيلين، لافتا الى ان مجلس النواب لن يتغير وفي احسن الاحوال انه ستجرى انتخابات فرعية بدل النواب المستقلين، مؤكدا ان هذا الحل ليس مطروحا وبالتالي لن نخلي ساحتنا لاحد بل نستمر في النضال من اجل انتخاب رئيس واقرار قانون انتخابي حديث وتحقيق ما يطلبه الشعب اللبناني.

وعن احتمالات التوافق على رئيس للجمهورية وانهاء الفراغ رأى النائب ماروني انه بعد التمديد للمجلس النيابي اصبحنا في في مرحلة اصعب تحول دون الانتخابات الرئاسية لافتا الى ان العماد ميشال عون متمسك بانتخابه رئيسا ومتمسك بالرئاسة ولا يريد احدا غيره ان يكون في هذا الموقع ورأي ان حزب الله متعاطف ومشارك عون في تعطيل انتخاب رئيس للجمهورية وسأل في حال طعن العماد عون في قانون التمديد كيف سيطرح نفسه رئيسا ينتخب من مجلس يطعن فيه ويعتبر تمديده غير دستوري وغير شرعي وغير قانوني؟ معتبرا ان الامور ستذهب الى المزيد من التعقيد ومن الاصطفافات.

إيلي ماروني

تحليل إخباري

الجيش اللبناني لحفظ الاستقرار وليس في دائرة الشبهات

بيروت ـ د.ناصر زيدان

حمل سراج الدين زريقات الناطق باسم كتائب عبدالله عزام التي تتبع تنظيم القاعدة الارهابي على الجيش اللبناني من جراء قتاله الاخير في طرابلس ضد المتطرفين، وسبق ذلك هجمات اعلامية استهدفت الجيش، اضافة الى بعض التشويش الذي يتعرض له في اوساط شعبية في بعض المناطق اللبنانية، على خلفية تشدده في مناطق تشهد توترات امنية، لاسيما في الشمال وعرسال، ومناطق في صيدا والبقاع الغربية.

التشكيك بدور الجيش بدأه نواب من الشمال، مالبثوا ان تراجعوا عن موقهم، والتحذيرات لضباطه وعناصره تصدر من منظمات تعمل في السر على ضرب الاستقرار اللبناني تحت حجة الرد على تدخل حزب الله في الاحداث السورية الى جانب النظام.

الجيش اللبناني هو الملاذ الأخير للحفاظ على وحدة الدولة، بصرف النظر عن بعض المطبات او الاخطاء التي قد تقع بين الحين والآخر، وغالبا ما تكون عن غير قصد، فتبدوا بالشكل كأنها استهداف لفئة من اللبنانيين دون اخرى، مما سهل على البعض اتهام الجيش بأنه «ضد السنة» وهذا بالتأكيد غير صحيح، فالمسلمون السنة وفقا لاوساط عليمة يشكلون العدد الاكبر من افراد الجيش قياسا الى اعداد المنتمين اليه من الطوائف الاخرى نسبة لاحجام هذه الطوائف، والجيش يتشكل من كل الفئات دون استثناء، ولا يوجد استبداد، او استفراد في مندرجات القيادة لديه، فهي خاضعة للسلطة السياسية، وتحركاته العملانية تخضع لاشراف قيادة جماعية الى حد بعيد.

اما الدعم الاساسي لمواقف الجيش، لاسيما الاخيرة منها، فيأتي من قيادات وطنية «سنية» لها مكانتها المتقدمة في الحياة السياسية اللبنانية، ذلك ما كان عليه موقف الرئيس الراحل رفيق الحريري في السابق، وهو موقف رئيس الحكومة تمام سلام، والرئيس الاسبق سعد الحريري اليوم.

وفي مجال الدعم الخارجي، تتقدم المملكة العربية السعودية على ما عداها من الدول في الوقوف الى جانب الجيش وتقديم العون له، والصفقة التي وقعها وزير المالية السعودي ابراهيم العساف مع مدير شركة اوداست الفرنسية العامة الاميرال ادوار غيو في الرياض، والقاضية بتزويد الجيش بأسلحة ومعدات بقيمة ثلاثة مليارات دولار اميركي، تدفعها المملكة ـ اكبر دليل على هذا الدعم، علما انه سبق للرئيس سعد الحريري ان حمل الصيف الماضي دعما سعوديا آخر، بقيمة مليار دولار، تم توزيعه على الجيش والقوى الامنية الشرعية اللبنانية الاخرى.

هذا الاحتضان من قبل المملكة العربية السعودية وحلفائها للجيش ليس مصادفة، وهو مدروس وهادف، والمملكة تدرك ان التحديات التي تواجه لبنان، لا يمكن الوقوف بوجهها، الا بواسطة جيش قوي ومتماسك، وعلى الدوام كانت السعودية الى جانب الشرعية ومؤسساتها الرسمية، ولم تقدم دعما عسكريا لأي من الاطراف اللبنانية، وهذا الدعم الاخير دليل على ثقة بدور الجيش، ويدحض حملات التشكيك التي تستهدفه وتتهمه بالانحياز.

ان تجربة الجيش اللبناني ما بعد اتفاق الطائف ـ اي بعد اعادة توحيده على عقيدة جديدة منذ العام 1990 ـ تبين انه ملتزم توجيهات القيادة السياسية رغم ان القيادة السياسية في حقبة الوجود العسكري السوري في لبنان، كانت تتأثر بهذا الوجود، وانطلاقا من هذا الالتزام فقد سبق للجيش ان خاض مواجهات مع مختلف البيئات السياسية والطائفية في لبنان.

فبين العام 1992 و1994 حصلت عدة مواجهات بين الجيش وانصار القوات اللبنانية، انتهت الى توقيف قائد القوات بمذكرة عدلية في 1994/4/21 وفي العام 1998 حصلت مواجهات بين الجيش ومؤيدين للحزب التقدمي الاشتراكي في بعقلين، عندما حاول الجيش تنفيذ قرار سياسي بالدخول الى المكتبة الوطنية، وفي 9 أغسطس 2001 حصلت مواجهات عنيفة بين انصار التيار الوطني الحر والجيش في منطقة العدلية في بيروت اثناء الزيارة التاريخية التي قام بها البطريرك نصرالله صفير الى الجبل، وفي مايو 2004 جرت معركة حقيقية بين الجيش وانصار حزب الله في حي السلم في الضاحية الجنوبية، وأدت الى سقوط ستة قتلى من المدنيين وبعض الجرحى العسكريين، واعتقل الجيش اثناءها 421 مواطنا للتحقيق معهم، كانوا يحتجون على غلاء اسعار المحروقات، وفي 2005/2/28 تجاوز الجيش قرار القيادة السياسية ولم يطلق النار على الزاحفين الى ساحة الشهداء لإسقاط حكومة الرئيس عمر كرامي في اعقاب اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وفي 2008/1/27 حصلت مواجهات بالقرب من كنيسة مار مخايل في الشياح بين الجيش وانصار حركة امل، وادت الى مقتل 6 مدنيين بينهم مسؤول حركة امل في المنطقة، ووقع للجيش عدة جرحى.

ما حصل مع الشيخ احمد الاسير في 2013/1/24 في صيدا، وما جرى في عرسال في اول اغسطس 2014 وفي باب التبانة وبحنين في الشمال نهاية الشهر الماضي، ليس استثناء او استهدافا لفئة من اللبنانيين، بل انه عمل عسكري تنفيذا لقرار سياسي، هدفه الحفاظ على الاستقرار وعلى الشرعية، ومنعا لانزلاق البلاد الى مهاوي الشرذمة والتقسيم، وتلك مهمة رئيسية للجيش، لا يمكن ان يقوم بها احد غيره.

تسلسل الاحداث، ووقائع الاستفزازات والتجاوزات والاخطار، تثبت ان الاعمال التي قام بها الجيش ـ ولو ادت الى بعض الخسائر ـ مشروعة، وليست اطلاقا محل شبهات، وتلك هي قناعة اوساط سياسية محايدة، وأوساط على صلة واسعة بقوى 14 آذار.